**التكليف النهائي لمقرر "سياسات اقتصادية"**

**تمهيد**

تتبع الحكومات عدة سياسات مالية لإدارة اقتصاداتها، إذ تتبعها للوصول لأهداف وغايات محددة. ويؤثر استخدام أدوات مالية على مؤشرات اقتصادية عدة، وسنتطرق في هذه المقالة على كيفية تأثير هذه الأدوات على كل من: معدل النمو الاقتصادي و التوظيف أو التشغيل والاستثمار الأجنبي والمحلي و مكافحة الكساد و مواجهة الفقر. وتنقسم هذه الأدوات إلى قسمين رئيسيين:

أ. أدوات تلقائية : هي التي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة المالية تلقائيا وذاتيا دون تدخل كبير ومباشر من الحكومة.

ب. أدوات مقصودة: هي التي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة المالية بتدخل كبير ومباشر من الحكومة.

# أ. الأدوات التلقائية:

## أولا: الضرائب التصاعدية:

يقصد بها ارتفاع معدل الضريبة مع ارتفاع الدخل، ويتم تقسيم فرض الضرائب حسب مستوى الدخل فكلما زاد الدخل زادت الضريبة، كأن يدفع من دخله 20 ألف دولار 10% كضرائب، بينما يدفع من يكسب 80 ألف دولار 30% من الضرائب. وتقلل هذه الضريبة العبء على الفقراء إذ يكون بمقدور الحكومة خفض الضرائب على الفقراء فيكون بامكانهم الاحتفاظ بمزيد من الأموال وزيادة الدخل المتاح. ويساهم أيضا في دعم ارتفاع الايرادات من خلال وهو أمر ضروري يسهم في توفير الضمان الاجتماعي ودعم تمويل مساعدات الاسكان ودعم العاطلين وإعانة ذوي الدخل المحدود وكبار السن. وتقلل كذلك من التفاوت الاقتصادي إذ تمكن هذه الضريبة الأسر المحدودة الدخل من زيادة دخلها، وتقلل من زيادة دخل الأسر ذات الدخل المرتفع، وهذا يسمح للفقراء بالقدرة على تحمل المزيد من السلع، مع تقليل الكمية التي يمكن للأثرياء شراؤها. قد يساعد في تقليل ما يُعرف باسم “الإنفاق المسرف” على سلع مثل أجهزة الجوال المرصعة بالذهب وبدلاً من ذلك يمكن توظيف هذه الموارد في وسائل أكثر فعالية لمساعدة الفقراء.

## ثانيا: المدفوعات التحويلية:

وهي مدفوعات تدفعها الدول لمواطنيها ولمؤسساتها أو تدفعها المؤسسات إلى الدولة في صورة ضرائب أو إلى العاملين في صورة مكافآت بلا مقابل. وتشمل أيضا رواتب التقاعد التي تدفعها الحكومة للعاملين بعد التقاعد كلها داخلة في إطار المدفوعات التحويلية. ولا يتم إدراجها ضمن النفقات الحكومية حين احتساب الناتج المحلي إذ إن هذه المدفوعات لاتتم مقابل سلع أو أي خدمات. وهي تساهم في مكافحة الفقر حول العالم إذ يستلم أكثر من 100 مليون فقير حول العالم مدفوعات تحويلية حكومية، واستخدام وسائل الكترونية لهذا الغرض يسهم في القضاء على الفساد في هذا المجال. وبرامج التقاعد والشيخوخة وصناديق البطالة وبدلات التعطل والتأمين الصحيّ، وتهدف هذه المدفوعات إلى خلق حد أدنى للدخل لهؤلاء الطبقات، فهي تقوم على إعادة توزيع الدخل في المجتمع وذلك من خلال الحصول على إيرادات ضريبيّة من الطبقات الغنية وإنفاقها على شكل مدفوعات التحويل بهدف تقليص الفرق الماديّ بين مختلف الطبقات.

## ثالثا: سياسات الدعم:

إذ تقوم الحكومة بدعم بعض السلع الأساسية لبعض المواطنين لتوفير السلع بسعر مقبول ومعقول ليقدروا على شرائها، للحفاظ على الفجوة التعذوية. وتقيه بذلك شر الموت وشر الأمراض، وتستهدف بذلك عاملا اجتماعيا وعالما تنمويا.

"الدعم النقدي قد يأخذ صورا مختلفة، فليس بالضرورة أن تحصل الأسرة الفقيرة أو الفرد المستحق للدعم على مبالغ نقدية في يده، أو تحول على حسابه، ولكن قد تمنح في شكل "كوبونات" مخصصة للرعاية الصحية، أو شراء الطعام، بحيث لا يمكن استخدامها في غير الأغراض المحددة لها. وهناك نوع آخر من الدعم النقدي يسمى الدعم المشروط، وأشهر صوره ذلك الدعم الذي يُقدم للأسر الفقيرة، لكي ترسل أبناءها للتعليم الإلزامي، فإذا التزمت بذلك استحقت الدعم، وإذا لم تلتزم حرمت منه، وهذا النوع له الغرض منه مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال، وكذلك استفادة الأطفال من التعليم في المراحل الأساسية، مما يؤدي إلى محو أميتهم وقد طبق هذا النوع من الدعم بنجاح في البرازيل، كما تبنّت منظمة العمل الدولية هذا النوع من الدعم في أكثر من دولة لمكافحة عمالة الأطفال." ([عبد الحافظ الصاوي](https://www.aljazeera.net/author/%d8%b9%d8%a8%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a7%d9%81%d8%b8-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%a7%d9%88%d9%8a),2020)

# ب: الأدوات المقصودة:

## أولا: برامج الأشغال العامة:

الأشغال العامة هي جميع مشاريع الإنشاء أو البنى التحتية التي تقوم بها الحكومة مثل: إنشاء المطارات أو الطرق أو الموانئ أو السكك الحديدية أو المرافق العامة. إذ تساهم مثل هذه المشاريع في محاربة الفقر عن طريق توظيف العاطلين عن العمل فيها، كما أنها تضيف ميزة استثمارية للبلد. إذ يساعد البلد ذا البنية التحتية القوية في جذب استثمارات تنموية تضيف لاقتصاد البلد وتفيده. كما أنها توسع من قدرة الأفراد الشرائية حين تعود عليهم مداخيل العمل في هذه المشاريع. ولا يكون بها تأثير على الاستثمار الخاص لأنها تكون في فترة لا يتوفر فيها الاستثمار الخاص. وتتلخص فكرة هذه الأداة في زيادة القوة الشرائية للمجتمع، وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية.

## ثانيا: مشروعات التوظيف العامة:

تستخدم كحل مؤقت لمشكلة البطالة عموما مثل سد الفجوة بين عدد الخريجين والوظائف المتاحة لهم. فتخلق الدولة بعض الوظائف المؤقتة لاستيعاب بعضهم لحين القدرة على استيعابهم في سوق العمل.

## أولا: معدلات الضريبة :

من أهم الأدوات التي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والثروة وجذب أو طرد الاستثمار ومواجهة التضخم والكساد تغيير معدلات الضريبة، إذ إن الحكومة تقوم بزيادة معدلات الضريبة في حالة التضخم ( حيث يكون الطلب أكبر من العرض ) وذلك لتقليل الطلب الكبير للخدمات والسلع، حيث أن هذه العملية تسهم في رفع أسعار هذه السلع والخدمات لكبح جماح المشترين عن طلب هذه السلع وفي الوقت ذاته ترغيب المنتجين في زيادة الانتاج لكسب المزيد من المال، فيتحقق بذلك نوع من التوازن بين المعروض والمطلوب. وتقوم الحكومات بخفض معدلات الضريبة في حالات الركود ( حين يكون المعروض أكثر من المطلوب )، فتشجع بذلك على الاستهلاك وزيادة الاستثمار المحلي أو الأجنبي في ذات الوقت، وتقوم هذه العملية في حالة ارتفاع معدلات البطالة بتخفيض هذه المعدلات إذ تؤدي إلى زيادة توظيف العمالة. بعكس حال انخفاض معدلات البطالة إذ يقوم كل من المستهلك والمستثمر بتأجيل الاستهلاك رغبة في الحصول على عائد أكبر توقعا منهم بتخفيض أكبر للضرائب.

# المراجع:

[**https://rouwwad.com/o/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9**](https://rouwwad.com/o/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9)

[**https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/510141**](https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/510141)

[**https://ar.facts-news.org/taaryf-alashghal-alaaam**](https://ar.facts-news.org/taaryf-alashghal-alaaam)

[**https://www.meemapps.com/term/transfer-payments**](https://www.meemapps.com/term/transfer-payments)

[**https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/8/15/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9**](https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/8/15/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9)

[**https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/government-support-policies-arab-countries.pdf**](https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/government-support-policies-arab-countries.pdf)

[**https://www.almrsal.com/post/1104937**](https://www.almrsal.com/post/1104937)